اسم المصدر : الحياة

التاريخ: 2014-04-26 رقم العدد: 18649 رقم الصفحة: 1 مسلسل: 3 رقم القصاصة: 1

الذكرى الـ٩ لبيعة الملك عبدالله: تنمية داخلية ومواقف قوية خارجية

□ *الرياض - ياسر الشاذلي*

■ في منطقة مضطربة لا تخلو من النزاعات والتوترات، تحتفل المملكة العربية السعودية بالذكرى التاسعة لبيعة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وسط مشهد إقليمي مرتكز في غالبه على التحرك السعودي، ومشهد داخلي يراقب عن كثب أداء قيادته تجاه أزمات تحتل مرتبة متقدمة في اهتمام المواطن السعودي، لعل أبرزها في الوقت الراهن مواجهة انتشار فايروس «كورونا».

هذا وتحتفل المملكة اليوم (السبت) بالذكرى التاسعة لتولي خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز مقاليد الحكم، منذ أن تمت مبايعته ملكاً في ٢٦-٦-١٤٢٦هـ، ١ آب (أغسطس) ٢٠٠٥، وسط حال من الرضا في الشارع السعودي على توجه الدولة دولياً ومحلياً على حد سواء.

وأكد ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأمير سلمان بن عبدالعزيز، في كلمة له بهذه المناسبة، أن «خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز يواصل بالصدق والصراحة ذاتها نهجه المنحاز للحق من دون مجاملة أو مهادنة، وفي مناصرة القضايا العادلة في العالم».

فيما شدد ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء المستشار والمبعوث الخاص لخادم الحرمين الشريفين الأمير مقرن بن عبدالعزيز على أن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز يوجه دائماً أمراء المناطق بحل مشكلات المواطنين وبحث مظالمهم والاقتراب منهم، مشيراً إلى أن مواطني المملكة في جميع المناطق سواسية، لهم الحقوق نفسها وعليهم الواجبات نفسها.

وأوضح في حوار لوكالة الأنباء السعودية أن «هناك تجاوباً كبيراً من أمراء المناطق في الاقتراب من المواطنين وحل مشكلاتهم، وفي هذا السياق أود أن أؤكد لكم بأن مواطني المملكة في جميع المناطق سواسية، فكلهم أبناء الوطن ولهم الحقوق نفسها وعليهم الواجبات نفسها، وإذا كانت هناك مناطق قطعت شوطاً في التنمية أكثر من غيرها

اسم المصدر : الحياة

التاريخ: 2014-04-26 رقم العدد: 18649 رقم الصفحة: 1 مسلسل: 3 رقم القصاصة: 2

فسيتم تدارك ذلك مستقبلاً، حتى تلحق المناطق كافة بركب التنمية الشاملة والمستدامة».

وليس بعيداً من هذه الاستراتيجية المتبعة في اتخاذ القرار، إذ شهد عهد العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز إصدار أكبر موازنة في تاريخ بلاده بإيرادات بلغت ٨٢٩ بليون ريال، ومصروفات قدرت بنحو ٨٢٠ بليون ريال، وفائض بلغ للمرة الأولى ٩ بلايين ريال، وهو ما اعتبره المحللون مؤشراً على قوة السياسة الاقتصادية التي تبنتها السعودية، خصوصاً وهي إحدى دول مجموعة الـ٢٠ الأكبر في اقتصاد العالم.

كما أن العاهل السعودي عيّن في ١١ كانون ثاني (يناير) ٢٠١٣ للمرة الأولى في تاريخ المملكة ٣٠ سيدة في مجلس الشورى، ونص أمره الملكي على تخصيص ٢٠ في المئة من المقاعد في المجلس للنساء، إضافة إلى قراره مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية ناخبة ومرشحة.

وتم في عهد خادم الحرمين الشريفين افتتاح عشرات الجامعات وآلاف المدارس، عوضاً عن برنامج الابتعاث الخارجي الذي أوفد من خلاله مئات الآلاف من الطلاب السعوديين للتعلم في أرقى الجامعات حول العالم.

ولكون الإسكان مشكلة يعاني منها معظم السعوديين، حرص خادم الحرمين الشريفين على تلمّس حاجات المواطنين، وأصدر أوامره بدعم رأسمال صندوق التنمية العقارية بمبلغ إضافي قدره ٤٠ ألف مليون ريال، لتمكينه من إنهاء الطلبات على القروض والتسريع في عملية الحصول على القرض، وإعفاء جميع المتوفين من أقساط قروض صندوق التنمية العقارية للأغراض السكنية الخاصة المستحقة عليهم من دون أية شروط، وإعفاء جميع المقترضين من صندوق التنمية العقارية للأغراض السكنية الخاصة من قسطين مدة عامين.

كما صدر أمره باعتماد بناء ٥٠٠ ألف وحدة سكنية في مناطق المملكة كلها، وتخصيص مبلغ إجمالي لذلك قدره ٢٥٠ بليون ريال، وصدر أمره بدعم رأسمال صندوق التنمية العقارية، ورفع قيمة الحد الأعلى للقرض السكني من صندوق التنمية العقارية من ٣٠٠ ليصبح ٥٠٠ ألف ريال.

وعربياً، ثمّنت شعوب دول مثل مصر وتونس وليبيا واليمن وسورية وقفات الملك عبدالله بن عبدالعزيز ونصرته لقضاياهم، ومبادراته التي وجّه بإطلاقها لحماية هذه الشعوب، وتبنيه لقرارات سياسية كلفت بلاده مواجهات دولية صعبة، أبرزها مع أميركا وروسيا ومنظمات عالمية مهمة، مثل مجلس الأمن والأمم المتحدة، ودعواته المتكررة إلى ضرورة إصلاح هذه المنظمات، وإعلان انحيازها للشعوب بشكل أكثر فاعلية، وانتقاده المتكرر للدول دائمة العضوية بهذه المنظمات التي تجهض باستعمالها «حق الفيتو» تمرير قرارات يدفع ثمن غيابها شعوب تلك الدول.

وفي ١٧ تشرين أول (أكتوبر) ٢٠١٣، أعلنت المملكة اعتذارها عن قبول عضوية مجلس الأمن حتى إصلاحه، وأكدت في بيان أن «فشل مجلس الأمن في جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل، سواء بسبب عدم قدرته على إخضاع البرامج النووية لجميع دول المنطقة من دون استثناء للمراقبة والتفتيش الدولي أم الحيلولة دون سعي أية دولة في المنطقة لامتلاك الأسلحة النووية، ليعد دليلاً ساطعاً وبرهاناً دافعاً على عجز مجلس الأمن عن أداء واجباته وتحمّل مسؤولياته».

كما اعتذرت المملكة عن إلقاء كلمتها في الأمم المتحدة في أيلول (سبتمبر) الماضي، «احتجاجاً على عدم تحرك المجلس في الشأن السوري والأراضي الفلسطينية».

وفي الشأن اللبناني، كان لقرار الملك عبدالله بن عبدالعزيز في ٢٩ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٢ دعم الجيش اللبناني بـ٣ بلايين دولار أثره الواضح في تقوية مؤسسات الدولة اللبنانية العسكرية، وهو ما عكسه الرئيس اللبناني بقوله: «إن السعودية قررت تقديم مساعدات عسكرية بقيمة ٣ بلايين دولار للجيش اللبناني هي الأكبر في تاريخه، للمساعدة في شراء أسلحة من فرنسا».